

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ١٠٤

الاثنين، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

اتخاذ القرار ٣٢٦/٧٥، بشأن طرائق عقد الاجتماع الدولي المعنون "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا".

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٩ من جدول الأعمال

التممية المستدامة (تابع)

مشروع القرار (A/75/L.135)

يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باعتماد قرار طرائق عقد الاجتماع الدولي لستوكهولم بعد ٥٠ عاما، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٢٢. ونشكر مرة أخرى البلدين المشاركين في استضافة هذه المبادرة، السويد وكينيا. ونود أن نشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات بروح بناءة، مما مكننا من التوصل إلى اتفاق سريع بشأن الطرائق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنمضي قدما في الجلسة، ولكن ما لم يكن لدينا النصاب القانوني عندما يحين الوقت للبت في مشاريع قرارات سيتعين علي تعليق الجلسة. ووفقا لهذا الفهم ستواصل الجمعية العامة نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون "التممية المستدامة"، بغية الاستماع إلى المتكلمين المتبقين لتعليق المواقف بعد اتخاذ القرار ٣٢٦/٧٥.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما" كفرصة لإجراء مناقشات متعمقة بشأن النهج والحلول والإجراءات الشاملة التي يمكن أن تمكنا من العمل معا وموحدين الصفوف للتصدي للتحديات الرئيسية مثل تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي، وهذا العمل هو شرط مسبق لتحقيق التتمية المستدامة والازدهار للجميع مع تشجيع التغيير المنهجي الذي يتجاوز البعد البيئي.

قبل إعطاء الكلمة للراغبين في الكلام لتعليق المواقف، أود أن أذكر الأعضاء بأن التعليقات تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كوس (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أدلي ببيان عام باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كومنينغ، بالصين. ستسعى الصين إلى أن تكون مضييفا جيدا وستعمل على ضمان نتائج إيجابية للمؤتمر تساعدنا على بناء عالم نظيف وبيدع.

إن الصين تؤيد عقد اجتماع دولي في سنوكهولم في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية. ولقد كانت لنا مشاركة بناءة في المشاورات بشأن القرار ٣٢٦/٧٥ وبذلنا جهودا إيجابية لتعزيز توافق الآراء بين جميع الأطراف. ومع ذلك شعرنا بخيبة أمل كبيرة لأن مواقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية ومساائل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار.

إن الصين تقدر جهود ومساهمات المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالحماية الإيكولوجية والبيئية العالمية، وتؤيد مشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة بشكل منظم وبالامتثال للقواعد القائمة. ووفقا لتوافق الآراء القائم فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة والاجتماعات الحكومية الدولية تقوم على مبدأ عدم الاعتراض، الذي يهدف إلى ضمان مشاركتها الفعالة مع الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي وطبيعة المؤتمرات المعنية. بيد أنه في تجاهل تام للمبادئ والترتيبات المؤسسية القائمة بشأن هذه المسألة، بُذلت جهود متعمدة لتحدي الممارسة القائمة منذ أمد بعيد في الجمعية العامة ومبدأ عدم الاعتراض، مما يقوض بشكل خطير توافق آراء الدول الأعضاء وتضامنهم. ونظرا لقلقنا البالغ إزاء الفقرة ١٥ من المرفق الثاني للقرار، لن تتضمن الصين إلى توافق الآراء بشأن تلك الفقرة وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة المناقشات المكثفة والمتعمقة بشأن هذه المسألة بغية التوصل إلى توافق كامل في الآراء وضمان التضامن بشأن الترتيبات المعقولة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة وفقا لقواعد وممارسة الجمعية العامة.

السيد لينارتسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الميسرين المشاركين، كينيا والسويد، للقرار ٣٢٦/٧٥ بشأن "طرائق عقد الاجتماع الدولي المعنون سنوكهولم بعد ٥٠ عاما: عافية الكوكب

وتشمل المسائل التي نتطلع إلى طرحها على "سنوكهولم بعد ٥٠ عاما"، أولا، إيجاد منظورات تحويلية للتنمية الاقتصادية تتماشى مع حدود الكوكب، وتعكس نهجا جديدة تعتبر الطبيعة رأس مال وتُشرك الوزراء المسؤولين عن التجارة والمالية والشؤون الاقتصادية، فضلا عن القطاعات غير الحكومية؛ ثانيا، تشجيع إزالة الكربون، واقتصاد التدوير، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وكفاءة استخدام الموارد؛ ثالثا، الدروس المستفادة في مجال الانتعاش الأخضر؛ ورابعا، متابعة التقارير البارزة مثل آخر تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة "صنع السلام مع الطبيعة" و"اقتصاديات التنوع البيولوجي: استعراض داسغوبتا".

إن معالجة مواضيع من هذا القبيل تتطلب إجراء محادثات تشمل مختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة فضلا عن ممثلي قطاع الأعمال والتمويل وجميع قطاعات المجتمع المدني، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب، للمساعدة في تحديد العوامل التمكينية التي يمكن أن تساعدنا بأفضل الطرق على إحداث فرق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاتفاق عليها. ولهذا السبب نود أن نؤكد أنه من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي فإن الصياغة المتعلقة باعتماد أصحاب المصلحة في القرار تمثل الحد الأدنى بالكامل، وكنا نأمل أن نرى صياغة أكثر شمولاً بشأن المشاركة.

السيد ليو ليكون (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل غينيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/75/PV.103).

يشكل تغير المناخ والتلوث البيئي وفقدان التنوع البيولوجي حاليا تهديدا خطيرا لبقاء الإنسان ونمائه. وقد أظهرت لنا جائحة مرض فيروس كورونا أن الإنسان والطبيعة متكافلان وأن بناء وطن بيدع على كوكبنا هو مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. تعلق الصين أهمية كبيرة على التقدم الإيكولوجي، وهي مشارك نشط في الإدارة البيئية العالمية، وقد اتخذت إجراءات رئيسية للتصدي لتغير المناخ وحماية البيئة الإيكولوجية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سيعقد المؤتمر الخامس

لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أمينا عاما للاجتماع. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه مركز التنسيق لتقديم الدعم في تنظيم اجتماع "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما". وبهذه الصفة، سيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع جيد لدعم الأعمال والمناقشات التحضيرية، بما يكفل التماسك والاتساق بين اجتماع "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما" وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سن الخمسين. وجمعية الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مدعوة إلى تقديم إسهاماتها في الاجتماع حسب الاقتضاء. سوف يُعقد الاجتماع الدولي "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما" في مدينة ستوكهولم يومي ٢ و ٣ يونيو/حزيران ٢٠٢٢، ونحن نشجع المشاركة فيه على أعلى مستوى ممكن. وباعتماد هذا القرار المتعلق بالطرائق يمكن الآن أن تتسارع الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع ناجح في ستوكهولم العام المقبل. إننا نتطلع إلى مشاركة بناة الدول الأعضاء في العملية التحضيرية المؤدية إلى اجتماع "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما".

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على دعمهما التقني الممتاز خلال المشاورات، وأن أشكر مرة أخرى جميع الوفود على مشاركتها النشطة في العملية حتى الآن، كما أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة.

السيد كيلسون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا.

نود في البداية أن نعرب عن بالغ تقديرنا للسويد وكينيا على جهودهما في تيسير القرار ٣٢٦/٧٥. ويسرنا جدا أن نرى اعتماد الطرائق لعقد الاجتماع الدولي المعنون "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا".

وتود كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن تؤكد من جديد التزامها باتباع نهج شاملة وشفافة إزاء مشاركة المجتمع المدني في اجتماعات الأمم المتحدة، فضلا عن إشراك أصحاب المصلحة على نطاق أوسع. ونود في هذا الصدد أن نسجل تأييدنا للفقرة ١٥ من المرفق الثاني للقرار

من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا"، أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها النشطة والبناءة خلال المشاورات غير الرسمية. سنحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة الرائد المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم، في عام ١٩٧٢. وقد أسهم ذلك المؤتمر إسهاما كبيرا في ظهور جدول أعمال بيئي عالمي من خلال نتائجه المختلفة، والتي شملت إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلى مدى العقود الخمسة الماضية اتفقت الدول الأعضاء والتزمت بالعمل، ولا سيما من خلال المؤتمرين البارزين في ريو وجوهانسبرغ، وكذلك من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ.

ورغم إحراز تقدم كبير في مواجهة العديد من تحديات التنمية المستدامة، فإن العلم واضح: التغيرات البيئية تقوض مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متعثر، وقد تسببت الجائحة في مزيد من الانتكاسات الحادة. ويجب علينا، معاً، بذل المزيد من الجهود وبوتيرة أسرع. ولكن في الوقت الذي يتطلب فيه التصدي لتغيير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث استجابات مختلفة من كل واحد منا، لن يتمكن أي بلد من حل هذا التحدي بمفرده. العقد القادم هو عقد حاسم. ومن الضروري اتباع نهج متعدد الأطراف. إن عنوان اجتماع "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما" يلفت الانتباه إلى حقيقة أن تحدياتنا مترابطة. عافية الكوكب وازدهار الجميع هما أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة وضمان رفاه هذا الجيل والأجيال المقبلة. كما أن عنوان الاجتماع يبرز حقيقة أن من مسؤوليتنا اغتنام هذه الفرصة. ينبغي أن يكون اجتماع "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما" منبرا لتعزيز العمل الجماعي لتعزيز التعاون وتسريع تنفيذ التنمية المستدامة، بما في ذلك بعدها البيئي. ومع التركيز على الإجراءات الشاملة التي تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة، وخاصة تلك التي تخدم مصالح الفقراء والضعفاء، سيسهم اجتماع "ستوكهولم بعد ٥٠ عاما" أيضا في تحقيق تعاف مستدام بعد جائحة مرض فيروس كورونا.

وسيتطلب النجاح نهجا يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. إن القرار ٣٢٦/٧٥ يطلب من الأمين العام تعيين المدير التنفيذي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا لعرض مشروع القرار A/75/L.112/Rev.1 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. نود في البداية أن نؤكد أن البلدان الأفريقية تبذل جهودا هائلة لاحتواء تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا، التي عرضت القارة لتحديات غير مسبوق، والتغلب عليها. وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، أثرت الأزمة الصحية العالمية تأثيرا مباشرا على قدرة أفريقيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبصفة خاصة قدرتها على التصدي للتحديات والأخطار العديدة التي تواجه سلامها واستقرارها مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، والجائحات وما إلى ذلك، وهو ما يعيق في نهاية المطاف التقدم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. في هذا الصدد، وفيما يتعلق بمشروع القرار A/75/L.112/Rev.1، من المهم جدا إبراز الدور الحاسم للبلدان الأفريقية في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وكذلك في بناء السلام من أجل التنمية المستدامة.

إن للسلام والأمن في أفريقيا تأثيرا هاما على استقرار العالم وتميمته بصفة عامة. وبالتالي فإن الشراكات ضرورية، وخاصة لمضافة الجهود ووسائل العمل في مجالات منع نشوب الأزمات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بشكل جماعي قيادة وملكية البلدان الأفريقية في قمع الصراعات، وذلك بالعمل على الأسباب الجذرية لهذه الصراعات، والتي ترتبط بالفقر والجوع وعدم المساواة الاجتماعية وسوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب ومشاعر التهميش التي تعزز سحب الهوية.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تؤيد مشروع القرار هذا، قد أيدت دائما طموح مجموعة الدول الأفريقية لتعزيز التعاون الدولي من أجل أفريقيا بروح المنفعة المتبادلة والتضامن الدولي. ونود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للمجموعة الأفريقية، ممثلة في المنسقين

قيد المناقشة، والتي تتضمن الأحكام اللازمة لضمان مشاركة المجتمع المدني مشاركة مجدية في الاجتماع الدولي. إننا نلاحظ شواغل بعض الوفود فيما يتعلق بالفقرة، ونود أن نعرب عن تقديرنا لاستعداد الوفود للتوصل إلى صياغة توفيقية. هذه صياغة موجودة منذ سنوات عديدة، وتضمن لنا، نحن الجمعية العامة، السلطة النهائية لصنع القرار بشأن المشاركين في اجتماعات الأمم المتحدة من منظمات المجتمع المدني. ونكرر أيضا أن هذه الصياغة تحظى بتأييد واسع في الجمعية العامة، بعد أن أُدرجت في النصوص الستة المعتمدة مؤخرا المتعلقة بالطرائق. وتود كندا وأستراليا ونيوزيلندا مرة أخرى أن تشكر السويد وكينيا على تيسيرهما المشترك لهذه العملية، ونتطلع إلى عقد اجتماع دولي ناجح في عام ٢٠٢٢.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري للسيدة نجامي كينيونغو والسيد ماغنوس لينارتسون، نائبي الممثلين الدائمين لكينيا والسويد لدى الأمم المتحدة، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات بشأن القرار ٣٢٦/٧٥ في مشاورات غير رسمية بالنيابة عن السيد مارتن كيماي والسيدة أنا كارين إنستروم، الممثلين الدائمين لكينيا والسويد لدى الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار (A/75/L.112/Rev.1)

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشير إلى أن البلدان الأفريقية اتخذت خطوات عديدة وهامة للتصدي لتحديات السلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي. ورغم التقدم المحرز في مجال الأمن، يجب على المجتمع الدولي والشركاء مواصلة دعم الأنشطة والمبادرات الرامية إلى تعزيز الجهود الأفريقية المبذولة لمعالجة السلم والأمن في القارة. وبغية منع نشوب الصراعات وحلها في مراحلها الأولى تؤكد على أهمية ضمان دعم منظومة الأمم المتحدة لجهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحقيق سلام مستدام ودائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/75/L.112/Rev.1، المعنون "تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوتشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت تركيا أيضا من مقدمي مشروع القرار A/75/L.112/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.112/Rev.1؟
اعتمد مشروع القرار A/75/L.112/Rev.1 (القرار ٧٥/٣٢٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لتعليق الموقف، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليق الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة حمدوني (المغرب) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. أعرب بهذه الملاحظات عن تأييدي للبيان الذي أدلى به للتو ممثل غينيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في عرضه للقرار ٧٥/٣٢٧.

المشاركين، السيدة نادجا ميكايل من إريتريا والسيد مامادو غوي من السنغال، وكذلك للميسر، السيد ياسر الحلفاوي من المغرب، على عملهم الرائع وقيادتهم العظيمة أثناء عملية التفاوض. ونود أيضا أن نشكر جميع الشركاء على التزامهم القوي، الذي مكنا من التوصل إلى نص قائم على توافق الآراء.

في السنوات القليلة الماضية، كان هذا القرار السنوي الهام المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يُتخذ بتصويت مسجل، وذلك بسبب عدم رغبة بعض الوفود في قبول صياغة قائمة على توافق الآراء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو ما كان يسفر عن أثر سلبي على التضامن والشراكة العالميين. في هذا العام، وفي قلقنا البالغ إزاء هذه المسألة، بذلت مجموعة الـ ٧٧ والصين جهودا هائلة لتهدئة شواغل جميع الأطراف وأظهرت أكبر قدر ممكن من المرونة في وضع صياغة بديلة لمشروع قرار الشراكة الجديدة بشأن أسباب الصراع بغية التوصل إلى نص بتوافق الآراء.

وينبغي أن نكرر التأكيد على أن التعاون الدولي بروح المنفعة المتبادلة له أهمية كبيرة جدا بالنسبة للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، سنكثف جهودنا للتعاون مع جميع شركائنا في جميع أنحاء العالم والعمل مع البلدان الأفريقية لمكافحة الجائحة والنهوض بالتعافي بعد الجائحة، والقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات وضخ زخم جديد في السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا من أجل مستقبل مشترك للجميع.

ولقد أثبتت المناقشات التي جرت هذا العام ولسنوات عديدة قبله بوضوح أن أسباب الصراع في أفريقيا كثيرة. ولا تزال العوامل الداخلية والخارجية المعقدة تسبب النزاعات وتوججها وتديمها في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك أفريقيا. ويمكن للبلدان الأفريقية أن تعالج أسباب انعدام الأمن البشري إذا ما مُنحت الحيز للسياسات العامة والتضامن الدولي. إن عمل الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام يتطلب إعادة التفكير باستمرار وينبغي أن يستند إلى مبادئ الملكية الوطنية واحترام القرارات الأفريقية. ويتمثل المفتاح لذلك في ضمان التنفيذ السريع والشامل لخطة عام ٢٠٣٠.

إدانتنا الشديدة للهجمات العنيفة والتهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية، والتي ستكون لها عواقب طويلة الأجل على السكان المدنيين ونظم الرعاية الصحية في البلدان المعنية، وكذلك على سكان ونظم المناطق المجاورة، إلى جانب الآثار السلبية على التنمية المستدامة. ونود أيضا أن نؤكد أن عمل الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام يتطلب إعادة تفكير مستمرة وينبغي أن يستند إلى الملكية الوطنية وبما ينسجم تماما مع الاحتياجات والأولويات الأفريقية.

وتؤكد أيضا المجموعة الأفريقية مجددا أن التعاون الدولي بروح المنفعة المتبادلة له أهمية كبيرة بالنسبة لجميع البلدان النامية، بما فيها القارة الأفريقية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، سنكثف الجهود للتعاون مع جميع شركائنا الإنمائيين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وفيما يتعلق بالقرار ٣٢٧/٧٥، قامت المجموعة الأفريقية - بدعم قيم من مجموعة الـ ٧٧ والصين وجميع الوفود - ببذل جهود هائلة هذا العام لتبسيط نصه وجعله موجزا ومناسبا للغرض وأكثر قدرة على إيصال الرسائل الرئيسية المتعلقة بأسباب الصراعات في أفريقيا، وقد نجح مسعانا. وترحب المجموعة الأفريقية بالجهود الجماعية الرائعة التي بذلت هذا العام لضمان تقارب مختلف الآراء واتخاذ قرار قائم على توافق الآراء يراعي أيضا شواغل جميع الأطراف. ونشيد بالمرونة التي تم إبدائها في وضع صياغة قائمة على توافق الآراء في جميع نصوص القرار، ونود أن نشكر الميسر بحرارة على جهوده الدؤوبة في تحريك العملية نحو توافق الآراء. ونعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا للمنسقين، وخبرائنا الأفارقة، الذين تفاوضوا ببراعة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما نود أن نشكر جميع الوفود مرة أخرى على مشاركتها البناءة ومساهماتها القيمة.

وأخيرا، نود أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر مكتب المستشار الخاصة لشؤون أفريقيا على دعمه طوال عمليات الإعداد والتفاوض.

السيد موغبيوروسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): نود هنغاريا أن تعرب عن تقديرها للميسرين المشاركين على عملهما الدؤوب والتزامهما

تقدر المجموعة الأفريقية وترحب باتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء للقرار بشأن "تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا". لا يمكننا المبالغة في التأكيد على أهميته. إنه يسלט الضوء على علامة فارقة في التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في مواجهة التحديات الناشئة التي تواجه تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. وترحب المجموعة الأفريقية بالمشورة التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام إلى الجمعية العامة لأول مرة قبل نظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال، والتي أسهمت في تعزيز منظور بناء السلام في القرار بغية الاستفادة من الخبرة الطويلة والتراكمية للجنة بناء السلام في دعم احتياجات أفريقيا وأولوياتها في مجال بناء السلام.

وتؤكد المجموعة الأفريقية أن العمل على معالجة الأسباب الجذرية للصراع وانعدام الأمن يرتبط ارتباطا مباشرا بالحاجة إلى إصلاحات كافية وسياسات وطنية وتضامن دولي. ولذلك نود أن نغتتم هذه الفرصة لندعو المجتمع الدولي وشركاء التنمية إلى مواصلة دعم البلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان الخارجة من الصراع، في جهودها الرامية إلى تنمية قدراتها البشرية والمؤسسية. وينبغي أن تركز تلك المساعدة على وسائل التنفيذ، وخاصة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ونظرا لأن المعونة لا تزال تشكل مصدرا هاما لتمويل التنمية بالنسبة لمعظم البلدان النامية، بما فيها البلدان في أفريقيا، فإننا نشجع البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها تجاه خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن العصر الحالي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) يتطلب بذل جهود أكبر على صعيد السياسات والإجراءات. ويؤكد القرار الذي اتخذناه اليوم أن جائحة كوفيد-١٩ كانت لها آثار هائلة بصفة عامة، بما في ذلك آثارها على الصحة وإدارة حالات الطوارئ والأزمات في المناطق المتأثرة بالصراعات، والتي تواجه فيها النظم الصحية بالفعل العديد من التحديات وهي غير مجهزة للتعامل مع التهديدات التي تشكلها فاشيات الأمراض المعدية مثل كوفيد-١٩. كما نؤكد مجددا

السيدة ساتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تتضم إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار الهام (القرار ٣٢٧/٧٥) وأن تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء على مشاركتها البناءة. إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة في جهودها في مجالات منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام ومكافحة الإرهاب والتنمية في القارة الأفريقية. وبينما نعمل على تحقيق هدف جعل أفريقيا منطقة خالية من الصراعات، فإن الجهود المكثفة والدعم والنهج المنسق بين أصحاب المصلحة في التصدي للتحديات الماثلة أمامنا تظل ضرورية.

نود إبراز التزامنا القوي بفكرة أن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - هي ذاتها مترابطة، وأن التقدم نحو التنمية المستدامة يجب أن يكون متوازنا ومتكاملا. وتؤكد الولايات المتحدة أيضا أن سيادة القانون، والمؤسسات القوية، والحكم والإدارة الرشيدتين، بما في ذلك في مجالات مكافحة الفساد والشفافية والمساءلة، هي أمور أساسية لدعم التنمية المستدامة.

نود أن نختم بتقديم خالص شكرنا للمغرب، وللسيد ياسر حلفاوي على دوره كمييسر.

السيدة إيتو (اليابان) (تكلت بالإنكليزية): في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٢٢/٧٥ في الأسبوع الماضي، ترحب اليابان باتخاذ القرار ٣٢٧/٧٥ بتوافق الآراء بشأن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. نشكر الميسر والبعثة الدائمة للمغرب والمنسقين والبعثتين الدائمتين لإريتريا والسنغال، فضلا عن مجموعة الدول الأفريقية وجميع زملائنا، على مشاركتهم البناءة في عملية التفاوض. وإن نرى أن اتخاذ القرار بتوافق الآراء هو دليل على التزام الدول الأعضاء والأمم المتحدة بالسلام والتنمية في أفريقيا، فإننا نعتقد أنه ينبغي تحسين جدولة المشاورات غير الرسمية للعام المقبل. وعلى وجه الخصوص، فإن عرض مشروع القرار في وقت مبكر من الدورة سيمكن الدول الأعضاء من المشاركة بشكل أكثر إنتاجية وفعالية.

في صياغة القرار ٣٢٧/٧٥، وأن تضيف في الوقت نفسه الملاحظات التالية بصفقتها الوطنية.

أود التذكير بأن هنغاريا قد صوتت بالرفض عند اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأنها لا تشارك في تنفيذه بأي شكل من الأشكال. ولهذا السبب لا يمكننا أن نقبل أي إشارة إلى هذا الاتفاق في القرار ٣٢٧/٧٥، لا سيما بسبب إشارة الاتفاق إلى الهجرة باعتبارها أفضل حل لمشاكل سوق العمل والمشاكل الديمغرافية في بلدان المقصد.

إن هنغاريا تؤمن بفعالية تقديم الدعم في الموقع للبلدان النامية، والذي يضمن للسكان المحليين حياة سلمية ومزدهرة في بلدانهم الأصلية ولا يشجع هجرتهم. ولذلك تسعى الحكومة الهنغارية إلى تنفيذ برامج إنمائية تضع حلولاً دائمة محلها للمحتاجين وتحسن الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ولهذا السبب لا يمكننا قبول الإشارة إلى الاتفاق العالمي في القرار الحالي ونود أن ننأى بأنفسنا عن الفقرة ١١ من منطوقه.

السيدة وايت (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للمغرب بوصفها ميسرا ولزملائي على التقدم المحرز في التفاوض بشأن القرار ٣٢٧/٧٥، بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

ونود أن نشكر مجموعة الدول الأفريقية على ما قامت به لاستعادة توافق الآراء بشأن هذا النص الهام. وكما بينا في الأسبوع الماضي عند اتخاذ القرار ٣٢٧/٧٥ بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (انظر A/75/PV.102)، تعلق المملكة المتحدة أهمية كبيرة على السلام والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا. إننا ندعم الجهود التي تقودها أفريقيا لإطلاق العنان للنمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، والاستثمار في التعليم والصحة وخلق فرص العمل، وضمان مشاركة أكبر للنساء والشباب، بما في ذلك من خلال الاتحاد الأفريقي.

الأزمات الغذائية يتصاعد. وقد تأثرت البلدان الأفريقية تأثرا شديدا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك بالتعددية وأن يسعى إلى التعاون الذي يحقق المنفعة للجميع بغية ضمان أن تعود ثمار التنمية بالنفع على جميع البلدان والشعوب. بيد أن بعض البلدان اختارت تسييس قضايا التنمية ونبذ توافق الآراء بين أعضاء الأمم المتحدة، وهو ما قوض التعاون الدولي بشكل خطير، وأضر بصون السلم والأمن الإقليميين.

إن للسلم والأمن في أفريقيا تأثيرا على الاستقرار والتنمية العالميين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بشكل مشترك بحماية القيادة الأفريقية في شؤون السلام والأمن في أفريقيا، وأن يدعم الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وأن يعارض التدخل الخارجي غير المبرر. وينبغي أن نعزز التسوية السياسية والمصالحة السلمية وأن نساعد أفريقيا على تحسين قدراتها في حفظ السلام وتحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب. وينبغي لنا أن نعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفريقيا، وأن نعجل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر، وأن نقضي على التربة الخصبة للزراعات.

الصين والبلدان الأفريقية أشقاء وشركاء. وعندما يتعلق الأمر بمساعدة أفريقيا على حفظ السلام والأمن فإن الصين لم تغب على الإطلاق. إن أكثر من ٢٠٠٠ من حفظة السلام الصينيين يحمون السلام في أفريقيا في الوقت الذي نتكلم فيه الآن. وفي إطار منتدى التعاون الصيني - الأفريقي، زادت الصين باستمرار من إسهاماتها في شؤون السلام والأمن في أفريقيا. لقد أنشأنا الصندوق الصيني - الأفريقي للسلام والأمن من أجل توفير الدعم والمساعدة الكبارين للبلدان المحتاجة. وستواصل الصين التمسك بمبادئ الإخلاص والنتائج الحقيقية والمودة وحسن النية في السعي إلى تحقيق الصالح العام والمصالح المشتركة بين البلدان، وستدعم البلدان الأفريقية في سعيها إلى مسارات إنمائية تتناسب مع ظروفها الوطنية، بغية تحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

السيدة كافوكوا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي سُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

بصفة عامة، يسرنا أن القرار قد تم جعله ذات منحى عملي أكبر فيما يتعلق بالروابط الجوهرية بين السلام والتنمية في أفريقيا. وبهذه الروح، تتاصر اليابان منذ زمن طويل بناء المؤسسات والتنمية البشرية كوسيلة لتحقيق الأمن البشري والسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ولطالما كان تعزيز المؤسسات المستقرة والموثوقة وضمان الحكم الرشيد من الأولويات الرئيسية لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وسيعقد الاجتماع الثامن لهذا المؤتمر في تونس، ويشترك في تنظيمه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي، بهدف تحديد مسار للتنمية الأفريقية في عصر ما بعد فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والاستفادة الكاملة من الدينامية الفريدة التي أوجدها القطاع الخاص. في الوقت نفسه، سيسهم هذا الاجتماع في التنمية المستدامة والشاملة في أفريقيا، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والرؤية الأفريقية المبينة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

في الختام، أود أن أكرر دعم اليابان الثابت لأفريقيا وأهمية الشراكات الحقيقية المتعددة الأطراف والمتعددة القطاعات. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بتحويل أزمة الأمن البشري لجائحة كوفيد-١٩ إلى فرص لبناء مجتمعات أفضل، وبقدر أكبر من المرونة وزيادة الروابط مع جميع الشركاء.

وأخيرا، نود أن نشكر الأمانة العامة ومكتب المستشار الخاص على دعمهما القيم.

السيد ليو ليكون (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل غينيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونرحب باتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء للقرار ٣٢٧/٧٥، بشأن أسباب الصراع في أفريقيا. وأود أن أؤكد التزام الصين الراسخ بتحقيق السلم والأمن الدائمين والتنمية والازدهار في القارة الأفريقية. لقد أظهرت الصين أكبر قدر ممكن من المرونة وكرست جهودا ضخمة لتحقيق توافق في الآراء بشأن القرار.

ومع استمرار انتشار جائحة مرض فيروس كورونا، عاد الناس للوقوع في براثن الفقر بأعداد هائلة في جميع أنحاء العالم. إن خطر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في تعلييل الموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، للإدلاء ببيان بعد اعتماد مشروع القرار.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، هي: مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، كذلك تؤيد هذا البيان جمهورية مولدوفا وجورجيا.

في البداية، أود أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي للمغرب، بوصفه ميسرا لعملية التفاوض بشأن القرار ٣٢٧/٧٥، المعني بتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ولإريتريا والسنغال، كمنسقين لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك للزملاء الذين يمثلون المجموعات والدول الأعضاء الذين شاركوا في مشاورات غير رسمية. أود أيضا أن أتوجه بالشكر الخاص إلى مجموعة الدول الأفريقية. ونحن نعلم مدى أهمية هذا القرار بالنسبة للمجموعة. في العام الماضي لم يتمكن الاتحاد الأوروبي للأسف من التصويت لصالح القرار ٣٠٢/٧٤، بسبب إدراج صياغة مثيرة للجدل لم تحظ بتأييد عالمي. إننا نرحب هذا العام بحقيقة أننا تمكنا من إيجاد صياغة بديلة يمكن لكل فرد أن يؤيدها. ونحن نعلم أن المجموعة الأفريقية عملت جاهدة لتحقيق ذلك التوافق في الآراء. كما أننا نقدر العمل الذي أنجز لتحديث القرار وجعله أكثر تركيزا وذا منحنى عملي أكبر. وهذا أمر طالما طالبنا به وسنواصل العمل على تجسيد تلك الخطوة الإيجابية في جميع القرارات ذات الصلة.

إن لدى أفريقيا والاتحاد الأوروبي شراكة وثيقة وطويلة الأمد من أجل الأمن والتنمية على حد سواء. والاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك لأفريقيا في التنمية والاستثمار والتجارة. إن تعميق شراكتنا مع أفريقيا هو على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، في السياق الحالي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، يعتبر التضامن والتعاون الوثيق أمرين حاسمين في مكافحة الجائحة، بما في ذلك من خلال توزيع اللقاحات. وحتى الآن، حشد الاتحاد الأوروبي التمويل

يسر الجمهورية التشيكية أن تتضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣٢٧/٧٥. إننا نسلم تماما بأهمية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتساعد الجمهورية التشيكية، من خلال تعاونها الإنمائي، البلدان الشريكة في أفريقيا على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وكذلك في بناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة.

لم تتضم الجمهورية التشيكية إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ولم تشارك في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش، وصوتت ضد القرار ١٩٥/٧٣، الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه هذا الاتفاق العالمي، وذلك لأسباب أوضحناها بجلاء في تعلييلنا للتصويت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر A/73/PV.60). وإذ تشير الجمهورية التشيكية إلى تلك الوقائع، فإنها لا تستطيع أن تقبل عبارة "تؤكد من جديد" في الفقرة ١١ من منطوق القرار المتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ولذلك يتعين أن تتأى بنفسها عن هذه الفقرة.

وتؤكد الجمهورية التشيكية من جديد دعمها الكامل لتعددية الأطراف وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وتقر بأن التعاون المتعدد الأطراف لا غنى عنه لإيجاد حلول عالمية للتحديات العالمية مثل الهجرة.

السيدة رويس تيليو (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): ترحب شيلي بالقرار ٣٢٧/٧٥ بوصفه مساهمة هامة في فهم وتوجيه الإجراءات التي ستمكننا من معالجة أسباب الصراعات في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وبينما تؤيد توافق الآراء بشأن القرار إلا أن لدى حكومة شيلي تحفظات بشأن نص الفقرة ١١ من المنطوق، لأن شيلي بصدد استكمال إطارها التنظيمي في مجال الهجرة، والذي يرسى أسس الإدارة السليمة للهجرة، بغية ضمان سلامة الهجرة وتنظيمها وانتظامها.

الأولوية التي نعطيها لهذه المسائل. ولذلك فإن هذا القرار مهم جدا بالنسبة لنا، ولهذا السبب نحن مسرورون جدا لأننا تمكنا من اتخاذه اليوم بتوافق الآراء.

في الختام، أود أن أؤكد للجمعية دعمنا المستمر والثابت للمجموعة الأفريقية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه العمل على تعزيز وتوطيد تعاوننا مع البلدان الأفريقية الشريكة لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٦ من جدول الأعمال والبند ٦٦ في جدول الأعمال ككل؟
تقرر ذلك.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملايا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع قرار A/75/L.136

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرح الآن في النظر في مشروع القرار A/75/L.136.

أعطي الكلمة لممثلة سلوفينيا، التي ستتكم باسم الاتحاد الأوروبي تعليلا للموقف قبل اعتماد مشروع القرار.

السيدة شيزاريك (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أهمية كبيرة لمكافحة الملايا. ثمة إجراءات عاجلة يلزم اتخاذها للتصدي للخطر المستمر لهذا المرض، والذي يعد أحد أكثر الأمراض فتكا في العالم، حيث يقتل مئات الآلاف من البشر كل عام. ونحن ملتزمون بأداء دورنا في

لتوفير أكثر من بليون لقاح من خلال مرفق الوصول العالمي للقاحات كوفيد-١٩. بالإضافة إلى ذلك، يعتمز فريق أوروبا التبرع بما لا يقل عن ٢٠٠ مليون جرعة لقاح على الصعيد العالمي حتى نهاية العام. لقد كان الاتحاد الأوروبي شريكا ملتزما في دعم البلدان الأفريقية ليس في التعامل مع حالة الطوارئ الصحية هذه فحسب ولكن أيضا في التعامل مع التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، بما في ذلك من خلال دعم جهود تخفيف الديون للبلدان الأفريقية.

ولا تزال قضايا السلم والأمن في صميم الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، القائمة على المسؤولية المتبادلة والملكية الوطنية والالتزام المتبادل. إن دعم الاتحاد الأوروبي لأفريقيا هو دعم مالي وسياسي على حد سواء. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون لأفريقيا صوت أقوى في المحافل المتعددة الأطراف. إن الاتحاد الأوروبي يواصل دعم مبادرات السلام والأمن التي تقودها أفريقيا مثل خارطة الطريق لإسكات المدافع بحلول عام ٢٠٣٠، فضلا عن جهود الاتحاد الأفريقي لتأمين موارد يمكن التنبؤ بها لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا. كما يساهم الاتحاد الأوروبي بدعم مالي كبير وبالأفراد في عمليات السلام والأمن في أفريقيا. ومنذ عام ٢٠٠٣، التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم ٣,٥ بليون يورو لدعم المبادرات التي تقودها أفريقيا، والمساهمة في عمليات التصدي المبكرة للآزمات، وبناء القدرات في مجال السلام والأمن، وتمويل عمليات دعم السلام التي صدر بها إذن أو تكليف من الاتحاد الأفريقي. ويعمل الاتحاد الأوروبي جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي في مواقع رئيسية مثل منطقة الساحل والصومال وليبيا، بما يدعم الجهود الرامية إلى كفاءة التنفيذ الفعال للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وينشر الاتحاد الأوروبي في أفريقيا حاليا ١٠ بعثات مشتركة في مجال السياستين الأمنية والدفاعية وأكثر من ٤ ٠٠٠ فرد. وعلى نطاق أوسع، نشر أكثر من ١٣ ألف جندي لدعم السلم والأمن في أفريقيا.

إن عملنا اليومي في الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات وحلها في القارة الأفريقية يشهد على

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المملكة المتحدة التي ترغب في التكلم لتعليل الموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

السيدة وايت (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تفخر المملكة المتحدة بأن تكون من المانحين الرئيسيين لمكافحة الملاريا، وهو أمر محوري في طموحنا لإنهاء وفيات الأمهات والمواليد الجدد والأطفال التي يمكن تفاديها في جميع أنحاء العالم. إننا ملتزمون بالعمل مع الشركاء لتحقيق نتائج مستدامة للتصدي لهذا المرض المدمر.

إن القرار ٣٢٨/٧٥ هو إحدى الأدوات الرئيسية في حوزتنا لجعل التصدي العالمي للملاريا أكثر كفاءة وفعالية. وللأسف، لم تمنح لنا الفرصة للقيام بذلك هذا العام. وبدلاً من ذلك، لدينا مرة أخرى نص آخر أعيد تدوير أغلبه وتم تقديمه قبل اعتماده بوقت قصير، ودون تشاور.

وبينما أوشكت بعض البلدان على دحر الملاريا إلا أن بلدانا أخرى تتخلف أكثر عن الركب. إننا مدينون لتلك البلدان ولضحايا الملاريا في جميع أنحاء العالم بالقيام بعمل أفضل. لقد انضمت المملكة المتحدة إلى توافق الآراء بشأن قرار اليوم بروح دعمنا المستمر للجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا ودحرها. ولكننا نريد أن نكون واضحين في أن توقعاتنا للدورة المقبلة للجمعية العامة هي أننا سنتيح الوقت لإجراء مفاوضات موضوعية بشأن هذا الموضوع تمكننا من اغتنام الفرصة لتعزيز هذا القرار. وإذا لم يكن لدينا الوقت للقيام بذلك فينبغي أن ننظر في تقديمه كل سنتين. ونتطلع إلى العمل مع شركائنا في هذه القاعة وفي السنة المقبلة بشأن هذا المسعى الهام، ونحن على استعداد لتقديم مساعدتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في تعليل الموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن بنود جدول الأعمال التالية تظل مفتوحة للنظر فيها خلال الدورة الخامسة والسبعين

مكافحة الملاريا ودحرها، من بين أمور أخرى، بوصفنا مانحا رئيسيا للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

ومع ذلك فنحن نشعر بأننا مضطرون إلى الإعراب عن قلقنا إزاء الافتقار التام إلى التواصل والتفاوض بشأن مشروع القرار A/75/L.136، الذي نعتمده اليوم. لدينا قلق بالغ من أن مشروع القرار لم يتم التفاوض بشأنه على الإطلاق. إذ لم يسمح الميسرون للدول الأعضاء بأي إمكانية لتقديم مدخلات في نصه. فلقد مُنحنا بالكاد الوقت الكافي لقراءة النص، ناهيك عن التشاور بشأنه على النحو السليم مع عواصمنا. وهذا لا يتماشى مع الممارسة المتبعة فيما يتعلق بعرض مشاريع القرارات لاعتمادها في الجمعية العامة. وعلى الرغم من أننا مستعدون لقبول النص المقترح لاعتماده اليوم إلا أنه يجب أن نؤكد أننا لا نعتبر هذا إجراءً مقبولاً لأي مشاريع قرارات في المستقبل، لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من التشاور مع الدول الأعضاء قبل اعتماد أي نص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في تعليل الموقف قبل اعتماد مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.136، المعنون "تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠". أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيدة أوتشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.136، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: تايلند وتركيا وسنغافورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.136؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.136 (القرار ٣٢٨/٧٥).

البند ١٣٠ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى"؛ والبند ١٤٠، المعنون "الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠"؛ والبند ١٤٩، المعنون "تنسيق شؤون المتحدة للمعاشات التقاعدية"؛ والبند ١٥٠، المعنون "تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في الدورة الحالية في البنود ٩، ١٤، ١٥، ٢٣، ٣٠، ٣٢، ٣٤ ككل، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٣ إلى ٤٩، ٧٠ ككل، ٧٣ ككل، البند الفرعي (ب) من البند ١٠٥ من جدول الأعمال، ١١١، ١١٢، ١١٨، ١١٩ ككل، ١٢٠ ككل، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٨ ككل، ١٣٠ ككل، ١٣١، ١٣٨ إلى ١٥٩، ١٦١ إلى ١٧١؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أُعلن في يومية الأمم المتحدة، ستُعقد الجلسة الختامية للدورة الخامسة والسبعين غدا في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

للجمعية العامة: ٩، ١٤، ١٥، ٢٣ وبند الفرعي (أ)، ٣٠، ٣٢، ٣٤ وبند الفرعي (أ)، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٣ إلى ٤٩، ٧٠ وبند الفرعي (ب)، ٧٣ وبند الفرعي (أ) إلى (ج)، البند الفرعي (ب) من البند ١٠٥ من جدول الأعمال، ١١١، ١١٢، ١١٨، ١١٩ وبند الفرعي (أ)، ١٢٠ وبند الفرعي (ز) و (ط) و (ك)، ١٢٢، ١٢٧، ١٢٨ وبند الفرعي (أ) و (ب)، ١٣٠ وبند الفرعي (أ) و (ج) و (و) و (ز) و (م) و (س)، ١٣١، ١٣٨ إلى ١٥٩، ١٦١ إلى ١٧١.

كما تعلم الدول الأعضاء، أُدرجت تلك البنود في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، باستثناء البند ٣٢، المعنون "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي"؛ والبند ٤٠، المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان"؛ والبند الفرعي (ك) من البند ١٢٠ من جدول الأعمال المعنون "إقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"؛ والبند الفرعي (ب)، المعنون "الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية"، من البند ١٢٨ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"؛ والبنود الفرعية (أ) و (ج) و (و) و (ز) و (م) و (س) من